

الفصل الثالث عشر

منهج التحقيق في العروة الخيرية

1- **تدوين الحديث النبوي** : من المؤكد أن بعض الصحابة كتبوا طائفة من الأحاديث في حياة (صلى الله عليه وسلم)، ومنهم من كتبها بإذن خاص من الرسول مستثنى من النهي العام، بيد أن أكثرهم قيدوا ما جمعه في السنوات الأخيرة من حياته عليه الصلاة والسلام بعد أن أذن بالكتابة لكل من رغب فيها وقدر عليها .

فقد روى الترمذي أن سعد بن عباد الأنصاري كان يملك صحيفة جمع فيها من أحاديث الرسول وسننه ... ويروي البخاري أن هذه الصحيفة كانت نسخة من صحيفة عبد الله بن أبي لوفى الذي كان يكتب الأحاديث بيده، وكان الناس يقرؤون عليه ما جمعه بخطه... ومن أشهر الصحف المكتوبة في العصر النبوي (الصحيفة الصادقة) التي كتبها جامعها عبد الله بن عمرو بن العاص من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد اشتملت على ألف حديث كما يقول ابن الأثير، ومن الذين غنوا بكتابة الحديث عبد الله بن عباس (ت 69هـ) فقد كان يكتب سنة الرسول وسيرته في ألواح كان يحملها معه في مجالس العلم، ولقد تواتر أنه ترك حين وفاته حمل بعير من كتبه . وكان تلميذه سعيد بن جبير (ت 95هـ) يكتب عنه ما يُملى عليه، فإذا نفذ القرطاس كتب على لباسه ونعله، وربما كفه ثم نسخه في الصحف عند عودته إلى بيته (1) . إن كتابة الحديث كانت أمراً واقعاً في عهد الصحابة وفي حياته صلى الله عليه وسلم، ولكنها لم تكن كثيرة، فالصحف المكتوبة كانت قليلة، وعلى قلتها تثبت خطأ الاعتقاد بتناقل الحديث عن طريق الحفظ في الصدور وحده .

1 - الصالح، د. صبحي : مصطلح علوم الحديث، ص - ص : 23-31، بتصرف .

وقد تشدد الخلفاء الراشدون في أمر الكتابة، بل بلغ بهم الورع أن راحو يتشددون حتى في الرواية، فلم يعط أبو بكر الجدة سدس الميراث إلا بعد أن شهد المغيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة أن الرسول أعطاهما السدس، ولم يتساهل عمر مع أبي موسى الأشعري حين روى حديث الاستئذان، بل هدده بتعزيره إن لم يشهد أحد من الصحابة على صحة سماعه، وقال له: أقم عليه البينة وإلا أوجعتك .

فإذا رأينا كلاً من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما - بعد هذا - يكتبان الحديث أو ينصحان بكتابته وقد شاعت عن علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه العبارة التي ردها كثير من الصحابة: " قيدا العلم بالكتاب " . وأن كثيراً من كبار الصحابة في عصرهما كانوا ينصحون بالكتابة ويأمرون بها أمراً صريحاً، أدركنا على ذلك التشدد الذي وصفناه قبل، وثبت لنا أن الصحابة " إنما كرهوا الكتابة، لأن من كان قبلكم اتخذوا الكتب، فأعجبوا بها فكانوا يكرهون أن يشتغلوا بها عن القرآن (2) .

و إذا انتقلنا إلى عصر التابعين هالتنا تلك الروايات المتضاربة على كراهة كبار التابعين وأوساطهم وأواخرهم للكتابة، ثم لا نلبث أن نجد كثيراً منهم يتساهلون في أمرها، أو يرخسون بها، أو يحضون عليها، ونجدها أصبحت أمراً " رسمياً " في عصر أوساطهم كما فعل الخليفة عمر بن عبد العزيز (ت 101هـ) ... فالأسباب التي حملت الخلفاء الراشدين على الكراهة هي التي حملت التابعين عليها، فإذا تطلب أسباب هذه الكراهة قال الجميع قولاً واحداً، وأخذوا به وأجمعوا عليه : وهو جواز كتابة العلم، بل إيثار تقييده والتشجيع عليه (3) . فالحرص على كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يضيع كالخوف عليه أن يشيع منه غير الصحيح كانا عاملين كبيرين في توجيه العلماء نحو القول بكتابة الحديث تارة والنهي عنها تارة أخرى (4) .

و إذا كان أوساط التابعين قد بدؤوا يحذرون وضع الوضاعين فإن أواخر التابعين أمسوا يصادفون كثيراً من نماذج الوضاعين وصور وضعهم تأييداً للفرق والشيع المختلفة،

2- م. بن، ص ص : 39-41، بتصرف .

3- م. بن، ص : 41، بتصرف .

4- م. بن، ص : 47 .

فقد أمسى ضرورياً أن يشيع التدوين وينتشر في عصرهم حفظاً للنصوص النبوية من عبث العابثين . وميزة التدوين في هذا العصر أن الحديث كان ممزوجاً غالباً بفتاوى الصحابة والتابعين : كما في موطأ الإمام مالك (ت179هـ) . وفي عصر أتباع التابعين، ممن كانوا على رأس المتنئين، عُنِيَ العلماء بتأليف المسانيد خالية من فتاوى الصحابة والتابعين، مقصورة على السنة النبوية وحدها، وأول من ألف تلك المسانيد أبو داود الطيالسي (ت204هـ)، ويعتبر مسند الإمام أحمد بن حنبل (241هـ) أوفى تلك المسانيد وأوسعها إلا أن هذا الإمام محدود من أتباع أتباع التابعين، لأن وفاته بعد العشرين والمنتئين .

ولم تدون السنة الصحيحة وحدها مرتبة على الأبواب إلا في عصر أتباع أتباع التابعين ممن عاصر البخاري . وفي هذا العصر ألفت الكتب السنة الصحيحة : (البخاري ومسلم والترمذي وأبي داود وابن ماجه والنسائي)، أما المتأخرون عن عصر الرواية فيكون عملهم - في نهاية المطاف - تهنئياً وشرحاً واختصاراً للكتب الصحيحة المشهورة، فيجمع أبو عبد الله الحميدي (ت448هـ) الصحيحين على ترتيب المسانيد، ثم أبو السعادات مبارك بن الأثير (ت606هـ) الكتب السنة بترتيب الأبواب، ثم نور الدين علي الهيثمي (ت807هـ) ما زاد عن الكتب السنة من المصنفات المشهورة في مجمع الزوائد وأخيراً السيوطي (ت911هـ) الكتب والمسانيد العشرة، وغيرها مما يزيد على خمسين مصنفات في جميع الجوامع المسمى (بالجامع الكبير) (5) .

2- الرحلة في طلب الحديث : في مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم " دار السنة " التي عظم الرسول صلى الله عليه وسلم حرمتها ما بين حرمتها وحماها كله (6) نشأ الحديث النبوي نشأته الأولى ، فكان الصحابة يتناقلونه فيها مشافهة وتلقيناً، وإليهم يفزع التابعون ليأخذوه من أفواههم بالتلقين أيضاً .

و إذا كان أهل المدينة قد تفردوا - أول نشأة الحديث - برواية أكثر السنة النبوية، فإن بعض الأمصار الأخرى بدأت تنفرد كذلك في عصر مبكر - بطائفة من الأحاديث تشتهر في

³ - م، ص، ص : 48-49، بتصرف .

⁶ - لحد بن حنبل، المسند : شرح أحمد محمد شاكر . ط3 . (القاهرة : 1949، دار المعارف) . الحديث رقم 959، ج2، ص، ص : 199، 198 .

إقليمها أولاً ثم تستفيض بعد مدة تطول أو تقصر على السنة الرواة في كثير من البلدان ... وما كان للرواة - تجاه هذا التفرد الإقليمي في الرواية - أن يقنعوا بأخذ العلم من أهل بلدهم، ولا بأخذه من المدينة المنورة وحدها سواء أكانت بعيدة عن مصرهم أو قريبة منه، فأصبحت الرحلة في طلب الحديث إلى البلاد النائية أشهى أمانيتهم، فبها بدأ طلب العلم بالمشافهة في القرن الأول للهجرة، فكان للصحابي الجليل أبو الدرداء يقول : لو أُعيتني آية من كتاب الله فلم أجد أحداً يفتحها عليّ إلا رجل ببيرك الغماد لرحلتُ إليه، [وبيرك الغماد تبعد عن مكة خمس ليال]، أما الصحابي جابر بن عبد الله (ت 78هـ) ابتاع بعيراً فشدَّ عليه رحله وسار شهراً حتى قَنِمَ الشام ليسأل (عبد الله بن أنيس) عن حديث القصاص . وكانت الرحلة في حديث واحد مألوفة عند كثير من السلف، فعن سعيد بن المسيب (ت 105هـ) : " إن كنت لأرحلُ الأيام وللليالي في طلب الحديث الواحد " (7).

واختلفت أشكال الرحلة وصورها باختلاف الأشخاص والأمصار والأجيال، فكان من الراحلين من يمشي على رجليه، ومن يرتحل وهو ابن خمس عشرة سنة أو ابن عشرين، ومن يوصف بأنه أحد من رحل وتعب، أو بأن له رحلة واسعة، أو أنه أكثر الترحال، أو أنه بقي في الرحلة بضع عشرة سنة، وكان يقال في أمثال هؤلاء أحياناً : تُضرب إليه أكباد المطي، أو رحل الناس إليه، أو كانت الرحلة إليه في زمانه (8) .

3- الجرح والتعديل : لقد دفع ذلك المحدثين منذ التعمير إلى التوثيق في رواية الحديث من الرواة الذين يحملونه، فدرسهم ووزنهم بمعايير سديدة، ورفضوا كل حديث تشوب سيرة صاحبه شائبة في دين أو خلق أو عدالة أو أمانة و بحثوا رواياتهم، ورفضوا من كثر خطؤه أو من كثرت مخالفته للرواة السقاة، ورفضوا ما خالف الدين و نصوص القرآن، وليس هناك كتاب مهم في الحديث إلا أخضعوه لنقد واسع، و بذلك حفظوا للحديث النبوي نقاهه وصحته وصدقته، متوسلين إلى ذلك بتوثيق واسع، لرجاله ورواته، و تحقيق دقيق بنصوصه و كتبه .

فهذا البخاري يضع شروطاً للتوثق من صحة الأحاديث التي يرويها في صحيحه، فقد اشترط ما يلي :

7- د. صبحي الصالح : م. م، ص 53، 54، بتصرف .
8- م. م، ص 56، 57، بتصرف .

أ- اشترط على نفسه أن لا يروي من الأحاديث إلا الصحيح، و هو ما اتصل إسناده من الراوي الأخير إلى الرسول عليه الصلاة و السلام .

ب- اشترط أن يكون حامل الحديث من العدول للضابطين، الذين عُرفوا بالحفظ و سلامة الذهن و صحة الاعتقاد .

ج- أن يكون الراوي قد ثبت لقاؤه لمن روى عنه الحديث ولو لقاء واحد .

فلم يكتب البخاري بالمعاصرة، بل طلب المشافهة تحرزاً في صحة الرواية، و توثقاً شديداً، و قسم الرواة على هذا الأساس درجات، فهم يختلفون بحسب ملازمتهم لمن يروون عنهم . أو ينقسمون إلى طبقات :

الطبقة الأولى : هم من يلزمون حامل الحديث أو المحدث في السفر و الحضر .
الطبقة الثانية : منهم من يلزمونه مدة قصيرة، ثم تأتي بعد ذلك طبقات للرواة أو درجات، و اشترط أن يكون رواته من رجال الطبقة الأولى، و قد يروي عن رجال للطبقة الثانية، ولكن في التعليقات على بعض الأحاديث، لا في رواية لأحاديث مستقلة .

هذا التوثيق لرواة الحديث تبعه توثيق مماثل لرواية كتبه و صحة نقلها عن مصنفها . وقد ظهر عملاً ضخماً من التوثيق العلمي أخذ يحوط رواية الحديث منذ القديم بسياج متين من الصحة و الدقة، وقد رافقه تحقيق واسع في صحة رواية النص، مشرطين لكل مخطوطة تحمله مقابلتها أو معارضتها على أصل لها و ثيق .

أما علم الرجال فيراد به معرفة رواة الحديث و كل ما يتصل بسيرتهم و بأحوالهم و بأشخاصهم و بوفياتهم، فكل حديث نبوي تعرض مصالره على النقد أو قل على التشريح، مما جعلهم يؤلفون مجلدات في الرواة، أو كما يسمونهم رجال الأسانيد يتبعونهم فيها تتبعاً دقيقاً، مصورين حياتهم و سلوكهم، و كل ما اضطربوا فيه من شؤون الحياة العملية، حتى يكونوا على بينة من جميع أمورهم ، و من أقدم من ترجم لرواة الحديث : ابن سعد في طبقاته، و البخاري في تاريخ الرجال، و الذهبي في ميزان الاعتدال، و ابن حجر في لسان الميزان . و التجريح لرواة للقرن الأول الهجري قليل، و ذلك قبل أن تتكاثر الأهواء و تتعدد النحل، فلا يوجد بينهم ضعيف إلا الواحد بعد للواحد، مثل : الحارث بن عبد الله الأعور (65هـ)، و المختار الثقفي الكذاب .

و كلما تقدمنا مع الزمن كثر المُجرِّحون، لكثرة الأهواء وقلّة الضبط ولم يكن الأئمة - أئمة المذاهب للفقهاء الأربعة - حينئذ يروون إلا عن ثقافة، كما صنع الإمام مالك بن أنس (ت179هـ) في كتاب (الموطأ) . و تكلموا في بعض الرواة . و كان ممن جرّحوه لا يندمل جرحه. ثم خلف يحيى بن معين (ت 133هـ)، و كان يحيى شديد التحرز في تعديل من عدل من الرواة و تجريح من جرّح منهم، و قد بيّن في كتابه (التاريخ والعلل) الثقة كالشهاب الساطع، و الضعيف الذي لا تزال به مسك من الصحة، و الجريح الذي ليس فيه أي فضل من صحة، و الذي يجب أن يسقط حديثه. و كان يعاصره (علي بن عبد الله العديني، ت243هـ)، وله تصنيفات كثيرة في العلل و للرجال، و أخذ كثيرون من معاصرهما، و من خلفوهما يؤلفون في الجرح و للتعديل، و في مقدمتهم (البخاري ت 256هـ)، و كان لا يجرّح إلا بأئني تصريح، فكان يقول في الرجل المتروك أو الساقط : (فيه نظر أو سكتوا عنه)، و لا يكاد يقول : فلان كذاب، و لا فلان يضع الحديث، لشدة ورعه، و أبلغُ تضعيفه وأشدّه في المجروح قوله : منكر الحديث . و عن ابن القطّان، قال، قال البخاري : كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحلّ الرواية عنه . و أجمع السابقون على أن كتابه في تاريخ الرجال أو الرواة كتاب لم يُسبقُ إليه .

وكان التعديل يقوم على أساس اتصاف الراوي بالعدالة و ثبوت الأهلية للرواية، فلا بد أن يكون ممن عُرفوا بالتقوى و الصدق و الأمانة، و لا بد أن يكون له من الدراية باللغة ما يمكنه من رواية الحديث، كما يكون له من الفهم ما يجعله ينطق به صحيحاً دون تحريف، أي أنه لا بد أن يكون حانقاً بضبط الأحاديث، محسناً للنطق بها نطقاً سليماً، و لا بد أن تكون ذاكرته جيدة حتى لا يخطب و لا يخلط فيما يروي، و كانوا يتتبعون الراوي المعدل طوال حياته حتى إذا ضعفت ذاكرته أو غيّر الكبر حافظته نصوا على ذلك حتى تبطل الرواية عنه حينئذ، و قد يكون الراوي الصالح منساهلاً في الرواية و الأخذ عن الشيوخ، فيكثر الخطأ عنده غفلة دون أن يدري، و لذلك جرّحوه مثل هذا الراوي و لم يقبلوا منه ما يرويه، لما يدخل على روايته من الخطأ غير المقصود .

أما التجريح فكان يقوم على اتصاف الراوي بنقص العدالة و الصدور عن الهوى أو عن الكذب أو عن التخليط فإذا عرف الراوي بإحداها سقطت روايته .

و إذا كان كل حديث نبوي يحقق سنده أو قل مصدره على هذا النمط، فإن كتب الحديث و مصنفاته حققت و فحصت فحصاً واسعاً، فحص رجالها أو رواتها على نحو ما فحصوا رواة السند الواحد، حتى الصحيح منها الذي لا يرمى إليه، أي شك، مثل نصحيح البخاري و صحيح مسلم نجدهما يفحصون رواتهما فحصاً واسعاً، و يؤلفون فيهم مصنفات مختلفة، وقد اشتهر (الدارقطني) بأنه تعقب في كتابه الاستدراكات وجوه الضعف في بعض أحاديث رواها (الشيخان)، و كان جلاله قدرهما لم تقف حائلاً بين الحفاظ و نقدهما، فقد مضوا يتصفحون كتابيهما، بل يمتحنون كل حديث فيهما، محاولين بكل ما استطاعوا أن يزنوا الأحاديث بموازين النقد العلمي الدقيق . وفي الوقت نفسه نرى (الحاكم النيسابوري) يضع نصب عينيه ما اشترطه البخاري و مسلم في روايتهما من شروط دقيقة، ابتغاء الصحة و الثقة غاية الثقة بما يرويان، و يأخذ في درس ما لم يروياه من الأحاديث و رواه غيرهما محاولاً أن يستخرج منها ما تنطبق عليه شروطهما أو شروط تساهل في مستدركه، أو بعبارة أدق دخل عليه فيه شيء من الأحاديث الموضوععة فضلاً عن الضعيفة .

أما علم العلل فيبحث في الأسباب الخفية التي تقدر في صحة الحديث، و من أشهر كتبه، كتاب (الدارقطني)، و منه تعرف أن من المعلل الحديث الذي ينفرد به راوٍ مخالفاً به غيره، مع تجمع قرأتين تكل على علة فيه كسقوط بعض رجاله أو رواته، و مثله الحديث الذي لم يثبت سماع راويه الثقة من حامله الأصلي، و نحو ذلك من علل كثيرة أفردت لها المصنفات الجليلة .

4- أقسام الحديث : إما مقبول وهو الصحيح، وإما مردود وهو الضعيف، لكن المحدثين اصطالحوا على تقسيم ثلاثي للحديث هو :

1- الحديث الصحيح : هو الحديث المسند الذي يتصل إسناذه بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط، حتى ينتهي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إلى منتهاه من صحابي أو من دونه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً⁽⁹⁾، ومنه :

أ- المتواتر : الذي روته جماعة عن جماعة يحيل العقل كما تحيل العادة تواطؤهم على الكذب.

⁹ - ابن كثير : اختصار علوم الحديث، تد : أحمد محمد شاكر، ط2 . (القاهرة، 1951) . ص: 21.

ب- المشهور : وهو ما تشترك فيه جماعة عن شيخ ثقة.

ج- الغريب : الذي ينفرد بروايته أحد الثقات . وتكون غرابته في المتن تارة، وفي الإسناد تارة أخرى .

د- العزيز : أي القوي لتداوله بين كثيرين، فلا يرويه أقل من اثنين، وسُمي بذلك إما لقلّة وجوده، وإما لكونه عز : أي قوي بمجيبه من طريق أخرى . وخير كتبه و أعلاها (صحيح البخاري و صحيح مسلم) .

2- الحديث الحسن : هو ما اتصل سنده بنقل عدل خفيف الضبط، وسلم من الشذوذ والعلّة . والحديث الحسن نوعان : حسن لذاته وحسن لغيره، و رواته عادة يعرفون بالصدق والأمانة، ولكنهم أقل رتبة من رواة الحديث الصحيح، إما لأن من بينهم مستورين لم تتحقق أهليتهم أو قاصرين في الحفظ و الإتقان، و خير الكتب التي تتضمن أحاديث من هذا النوع، كتاب (سنن الترمذي و سنن أبي داود، و سنن النسائي) .

3- الحديث الضعيف، وهو ما لم يجتمع فيه صفات الصحيح ولا صفات الحسن . منه :
أ- المرسل : و هو ما سقط منه الصحابي .

ب- المنقطع : و هو ما سقط منه أحد الرواة، أو ذكر فيه رجل مبهم .

ج- المعضل : و هو ما سقط منه راويان فأكثر بشرط التوالي .

د - المدلس : و هو ما رواه شخص عن آخر لم يلقه أو لم يعاصره.

هـ- المعلل : و هو ما بداخله علة تقدح في صحته .

و - المنكر و المتروك إلى غير ذلك من ألقاب وضعها المحدثون لتصور درجة ضعفه .

ز - الموضوع : ولا يسمى حديثاً إلا عند واضعه إن صح هذا الاستثناء (10) .

وقد وضع علماء الحديث قواعد محددة للتمييز بين الرواية الصحيحة من المختلفة

المفتراة، ويكفي وجود إحداها في خبر ما للحكم بوضعه، وهي الآتية :

القاعدة الأولى : اعتراف الواضع نفسه، باختلاقه الأحاديث . كما فعل (أبو عصمة نوح بن

أبي مريم)، فإنه أقر بوضعه على (ابن عباس) أحاديث في فضائل القرآن سورة سورة .

¹⁰ - صبحي الصالح : م، ص، صفحات متفرقة .

القاعدة الثانية: أن يكون في الروي لحن في العبارة أو ركة في المعنى .

القاعدة الثالثة : أن يكون المروري مخالفاً للعقل أو الحس والمشاهدة، غير قابل للتأويل .

القاعدة الرابعة : أن يتضمن المروري وعيداً شديداً على أمر صغير، أو وعداً عظيماً على أمر حقير . فقد كان القصاص مؤلعيين بوضع أخبار من هذا النوع يستميلون بها قلوب العوام إليهم .

القاعدة الخامسة : أن يكون واضح الخبر مشهوراً بالكذب، رقيق الدين لا يتورع عن اختلاق الأحاديث والأسانيد انتصاراً لهوى شخصي (11).

ومن يرجع إلى كتب الحديث و أهله تروعه الدقة الشديدة في روايته و الحذر البالغ في الأخذ عن روايته، و كأنهم على مر العصور يشبهون مدينة يتعارف أهلها جميعاً، وأي أهل ؟ إنهم مئات، بل آلاف . و كل محدث أو حافظ كبير يعرفهم فرداً فرداً، و يحفظ أسماءهم و أحاديثهم حفظاً متقناً، يصور ذلك من بعض الوجوه، ما يروى عن (إسحاق بن راهويه) المحدث الكبير المتوفى سنة 238هـ، من أنه كان يحفظ آلاف الأحاديث، قال أبو داود الخفاف تلميذه : أملى علينا إسحاق أحد عشر ألف حديث من حفظه، ثم قرأها علينا فما زاد حرفاً و لا نقص حرفاً . أما (البخاري شيخ المحققين) وإمامهم فكان يحفظ سبعين ألف حديث بروايتها و أسانيدها لا يخرم منها حرفاً .

وعلى نحو ما يتعارف أهل المدينة الواحدة كان يتعارف المحدثون ورواة الحديث في أطراف العالم الإسلامي تعارفاً تاماً دون ستر أو حجاب إلا في القليل النادر، وبذلك ميزوا السقاة من الضعفاء والمنهمين، ومضوا يتحرون منتهى التحري، فهم لا يتهمون إلا عن بيته، وهم لا يقبلون من الراوي إلا بعد التوثق الشديد، و إذا كانوا قد تصفحوا رواية الحديث تصفحاً دقيقاً و اشترطوا فيهم شروطاً كثيرة تركيهم، فإنهم اشترطوا شروطاً أكثر قسوة فيمن يقعدون إلى الناس يحدثونهم ويوردون على أسماعهم أحاديث (رسول الله، صلى الله عليه وسلم)، وفي ذلك يقول (التاج السبكي) في كتابه : (معيد النعم و مبيد النقم) : إنما للمحدث من عرف الأسانيد و الحلل وأسماء الرجال والعالي من الأحاديث والنازل، وحفظ من

11 - السيوطي : للتريب : تريب الراوي شرح " تريب " لنواوي . د. ط. (مصر، 1307 هـ) ص 99-100.

ذلك جملة مستكثرة، وسمع الكتب الستة : (صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، و سنن النسائي، وجامع الترمذي، وسنن ابن ماجه، ومسنند الإمام ابن حنبل، وسنن البيهقي، ومعجم الطبراني)، وضم إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثة . هذا أقل درجاته، فإذا سمع ما ذكرناه، و كتب الطبقات، ودار على الشيوخ، و تكلم في العلل والوفيات والأسانيد كان في أولى درجات المحدثين (. فإذا كانت هذه أولى الدرجات فما بالنا بكبار الحفاظ، وما كانوا يحوزون من ثقافة واسعة بالحديث ووجوه صحته وحسنه وضعفه وعلة وطرقه ورواته .

5- صور الأداء : و إذا كانوا قد اشترطوا في الحافظ كل هذه الشروط، فإنهم اشترطوا فيمن يروي حديثاً عنه أن يكون قد تحمله بطريقة من طرق ثمان، هي : السماع و القراءة والإجازة و المناولة و المكاتبه و الإعلام و الوصية و الوجداء .

1- السماع : فهو أعلى الطرق و يراد به المشافهة التي تجعل التلميذ يقول : (سمعت) أو يقول : (قال لنا) أو (حدثنا) أو (أخبرنا) أو (أنبأنا) أو (ذكر لنا فلان) .

ويقول (عبد الله بن وهب) للقية المصري، صاحب الإمام مالك إنما هي أربعة : إذا قلت (حدثني)، فهو ما سمعته من العالم وحدي، و إذا قلت : (حدثنا) فهو ما سمعته مع الجماعة، و إذا قلت: (أخبرني) فهو ما قرأت على المحدث، و أنا أسمع .

2- القراءة : هي قراءة التلميذ على شيخه استظهاراً من صدره أو من كتاب ينظر فيه، ويسمى صنيعه إذا كان ينظر في كتاب عرضاً، و عادة يقول في مفتاح الكتاب : قرأت على شَيْخِي فلان و هو يسمع . إذا كان هو القارئ، و إذا كان القارئ غيره يقول : قُرئ على شَيْخِي فلان و هو يسمع و أنا كذلك أسمع . وقد يقول : حدثنا الشيخ قراءة عليه أو أخبرنا الشيخ قراءة عليه، ولا بد أن يذكر لفظ القراءة حتى يميز هذه الصورة من التحمل عن صورة السماع .

3- الإجازة : إنَّ الشيخ لتلميذه برواية مسموعاته، و عادة كانوا يكتبونها في نهاية مصنفاتهم، و قد يفردون عنها، و كأنها شهادة تعطى للتلميذ دلالة على ثقة الأستاذ به ثقة عالية، و من أقدم الإجازات إجازة (أبي بكر أحمد بن أبي خيثمة) (زهير بن حرب النسائي) البغدادي

تلميذ (أحمد بن حنبل) و هو من جلة المحدثين، و قد منحها أحد تلاميذه، و (هو أبو زكريا أحمد بن مسلمة) قائلاً : أن يروي عني ما أحب من كتاب التاريخ الذي سمعه مني (يريد كتاب التاريخ الكبير في تعديل رواة الحديث و تجريحهم) و أنت له ذلك و لمن أحب من أصحابه، فإن أحب أن تكون الإجازة بعد هذا فلنا أجزت له ذلك بكتابي هذا، و كتب (أحمد بن أبي خيثمه) بيده في شوال من سنة ست و سبعين و مائتين . و تسمى هذه الإجازة سماعاً و إذا كانت إقراء نص فيها على أنها إجازة إقراء . و قد أخذت بتكاثر منذ للقرن الخامس الهجري، في جميع الكتب و المصنفات .

4- المناولة : فهي نوعان : مقرونة بالإجازة و غير مقرونة، أو قل مجردة منها . و المقرونة تعد أعلى أنواع الإجازات، و هي أن يدفع للشيخ إلى تلميذه أصل سماعه أو نسخة مقابلة عليه، و يقول له : هذا سمعي أو روايتي عن فلان فاروه عني، أو أجزت لك روايتي عني، أو أجزت لك روايتي.

5- للمكتوبة : أن يكتب للشيخ مسموعه لغائب أو لحاضر . بخطه أو بأمره، و كان يكثر ذلك بين العلماء، و المحدثين في العصور السالفة . و من هذا الباب الرسائل المتبادلة بينهم التي تحمل بعض الأحاديث كرسائل (الإمام مالك)، و (الليث بن سعد) فقيه مصر في عصره . و ينبغي أن ينص المحدث في هذا النوع من الأحاديث على أن فلاناً كتب إلي أو يقول مثلاً : حدثني فلان مكتوبة أو كتابة ونحوه، ولا يجوز أن يقول : حدثنا فلان وأخبرنا إطلاقاً دون تقييد، وجوزّه الليث بن سعد وجماعة .

6- الإعلام : وهو أن يُعلم الشيخ تلميذه أن كتاباً بعينه سماعه مقتصراً على ذلك . و اختلف المحدثون في صحة رواية التلميذ لمثل هذا الكتاب .

7- الوصية : فهي أن يوصي الشيخ عند وفاته أو سفره لبعض تلاميذه برواية كتاب عنه، فاختلف فيها أيضاً أئمة الحديث فجزرتها جماعة و منعتها جماعة .

8- للوجدة : وهي أن يقف شخص على أحاديث بخط أحد الحفاظ، و له أن يرويها و لكن مع التحري بحيث يقول وجدت أو قرأت بخط فلان أو يقول قرأت في كتاب فلان بخطه، و يسوق الإسناد و المتن⁽¹²⁾ . لقد استفادت جُل علوم العربية التي دونت في فترة لاحقة لتدوين الحديث

¹² - السيوطي : م، ص، ص - ص : 129-149 . بتصريف .

النبوي، من القواعد السديدة والشديدة التي وضعها المحدثون للتوثق من صحة الحديث النبوي ودقة روايته، ورواية مصنفاته، فظهر ذلك جليلاً في تطبيق هذه القواعد في مجال الشعر القديم ورواياته، وكما ظهر أيضاً في علم التاريخ وغيره ... الخ .

6- توثيق الحديث النبوي الشريف في البحث العلمي :

مثال تطبيقي : عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم، فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت .

يوثق كما يلي في الهامش :

- البخاري، الصحيح : كتاب الألب، باب من لم ير إكفراً من قال ذلك متارلاً أو جاهلاً . رقم الحديث، رقم الطبعة .
(مكان النشر، تاريخ النشر) رقم الجزء، رقم الصفحة .

- مسلم، الصحيح : كتاب الإيمان، باب النهي عن الحلف بغير الله، ثم تتبع التوثيق كما سبق .

- مالك، الموطأ : كتاب النذور والأيمان، باب جامع الأيمان، الحديث : 14، (رقم الطبعة، مكان النشر، تاريخ النشر)
ج3، ص: 480 .

- أبو داود، السنن : كتاب الأيمان والنذور، باب في كراهية الحلف بغير الله، رقم الحديث : 1573، (معلومات النشر)
ج3، ص: 569 .

- أحمد، المسند : الكتاب، الباب، رقم الحديث، ط (معلومات النشر)، ج، ص .

- الترمذي، الجامع : الكتاب، الباب، رقم الحديث، ط (معلومات النشر)، ج، ص .

7- مختصرات ورموز في علم الحديث : هناك مختصرات تستخدم في علم الحديث

نذكر منها : البخاري (خ) ، مسلم (م) ، النسائي (ن) ، أبو داود (د) ،

الموطأ (ط) ، ابن ماجه (جه) ، مسند أحمد (حم) ، الترمذي (ت) ، الحاكم

(ك) ، صلى الله عليه وسلم (ص ، صلعم) ، رضي الله عنه (رضه) ، تعالى

(تع) ، انتهى (أهـ) ، حدثنا (ثنا) ، أنبأنا (أنبا) ، أخبرنا (أنا) ، لفظ

الجلالة الله (أ.هـ) ، ابن حبان في صحيحه (حب) ، البيهقي في شعب الإيمان

(هب) ، الدار قطنى (قط) ، الطبراني في الكبير (طب) ، صحيح مسلم

والبخاري (ق) ، قارن بين و .. (قا) .